الأمم المتحدة

A/57/PV.79

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧٩**
الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) **تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات**

مذكرة من الأمين العام (A/57/108)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): على النحو الموضح في الوثيقة A/57/108، ونظرا لأن مدة عضوية الاتحاد الروسي، وشيلي، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والفلبين، وناميبيا، واليابان ستنتهي يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فسيكون من الضروري أن يعين رئيس الجمعية العامة، خلال الدورة الراهنة، سبعة أعضاء لملء الشواغر الناجمة عن ذلك. والأعضاء الذين يتم تعيينهم سيخدمون في اللجنة لفترة ثلاث سنوات تبدأ يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

بعد التشاور مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، عينت الاتحاد الروسي، وزامبيا، وفرنسا، والكونغو، والهند أعضاء في لجنة المؤتمرات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالمقعد الشاغر المتبقي ضمن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سأواصل إجراء مشاورات مع المجموعة الإقليمية المعنية وسأبلغ الجمعية بنتائج تلك المشاورات.

بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

مشروع قرار (A/57/L.70)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-75773 (A)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والأربعين يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مشروع قرار صدر بصفته الوثيقة A/57/L.70.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة بوافن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بالتصحيحات التالية لمشروع القرار A/57/L.70.

في الفقرة ٥ من المنطوق، عند نهاية السطر الثالث، يستعاض عن كلمة ''تيسير'' بكلمة ''سرعة''.

وفي الفقرة ٧ من المنطوق، عند نهاية السطر الرابع، تضاف عبارة ''المعتمدة في أبوجا'' بعد عبارة ''خطة العمل''.

وفي الفقرة ١١ من المنطقوق، عند بداية السطر الثالث يستعاض عن عبارة ''مثل التقليل إلى أدنى حد'' بعبارة ''مثل طرق التقليل إلى أدنى حد''.

وستظهر التصحيحات في النسخة النهائية من مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/57/L.70.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.70. وأود أن أعلن أنه بعد نشر مشروع القرار، أصبحت ليسوتو من بين مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.70، بصيغته المصححة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار *A/57/L.70* بصيغته المصححة شفويا (القرار A/57/294).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

مشروع قرار (A/57/L.71)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٤٣ و ٤٤ يومي ٤ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

أعطي الكلمة لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/57/L.71.

السيد حسن (باكستان) (تكلم بالانكليزية): مما يشرفني عظيم الشرف أن أعرض مشروع القرار A/57/L.71 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

إن أهمية تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ليست بحاجة إلى المغالاة في التأكيد عليها. وزعماء الجنوب، اعترافا منهم بهذه الأهمية، قرروا بالإجماع، عندما اجتمعوا في هافانا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، أن يضعوا المعرفة والتكنولوجيا في قلب السياسات الإنمائية لبلدانهم. وفي إعلان الألفية، عقد زعماؤنا العزم على ضمان أن تتاح للجميع فوائد التكنولوجيات الجديدة، وعلى وجه الخصوص تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وإعلان عام ٢٠٠٠ الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا إلى وضع استراتيجية متساوقة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نطاق المنظومة، تكفل التنسيق والتلاحم بين برامج وأنشطة المؤسسات المنفردة التابعة للمنظومة، من أجل تحويلها إلى منظومة من المؤسسات قائمة على المعرفة.

وكرست الجمعية العامة أيضا، في دورتها السادسة والخمسين، دورة خاصة مدتها يومان بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وبالإضافة إلى هذا، تجري حاليا الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد على مرحلتين في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. ويتوقع أن ذلك يوفر فرصة كبرى لاستكشاف الإمكانية الكاملة لتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

ومشروع القرار يرتكز على إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وإعلان عام ٢٠٠٠ الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو يؤكد على الحاجة إلى استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة استراتيجية لتعزيز كفاءة وفعالية وآثار البرامج الإنمائية وأنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه تلك التكنولوجيات في تيسير التنسيق والتلاحم بين برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة.

ومشروع القرار خطوة هامة إلى الأمام نحو وضع استراتيجية شاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنظومة الأمم المتحدة. وأود أن أبرز بإيجاز بعض العناصر التي من الضروري أخذها بعين الاعتبار في وضع هذه الاستراتيجية.

أولا، ينبغي أن نشجع التطبيق واستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نطاق المنظومة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على إنشاء المعرفة وتقاسمها ونشرها والمساعدة في زيادة كفاءة وفعالية الأمم المتحدة في تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء.

ثانيا، ينبغي تعميم وإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو أكمل في أنشطة التنمية والتعاون التقني التي تضطلع بها مؤسسات المنظومة.

ثالثا، ينبغي أن نبني شبكات تعاونية ومجتمعات للممارسين بين مؤسسات المنظومة.

رابعا، ينبغي أن نشجع استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز تبادل الخبرات وزيادة تقاسم المعلومات فيما بين مؤسسات المنظومة، وبين المؤسسات والدول الأعضاء.

وأخيرا وليس آخرا، فإن وضع استراتيجية شاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنظومة الأمم المتحدة سيشجع جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، على زيادة تعاونها مع العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ومع مؤتمر القمة نفسه ودعمها لهما.

وبناء على نتائج المشاورات غير الرسمية، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن مشروع القرار هذا يتمتع بمساندة جميع أعضاء الأمم المتحدة، ومن المأمول فيه أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/57/L.71.

أود أن أعلن أنه، منذ عرض مشروع القرار A/57/L.71، أصبحت سورينام من مقدمي مشروع القرار هذا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.71؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.71 (القرار ٥٧/٢٩٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار A/57/L.69

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الجلستين العامتين ٣٣ و ٣٤، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٢.

وستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/57/L.69.

وأود أن أعلن أنه، منذ نشر مشروع القرار A/57/L.69، أصبحت الدول التالية من مقدميه. إثيوبيا وبنغلاديش والسنغال وليسوتو والنرويج.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.69؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.69 (القرار ٥٧/٢٩٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤١ (ب) من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات: تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا

مشروع قرار (A/57/L.68)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/57/L.68، المعنون ''العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا''. وأود أن أعلن أنه، منذ نشر مشروع القرار A/57/L.68، أصبحت الدول الثالثة من مقدميه: إثيوبيا والسنغال وسورينام وليسوتو والنرويج.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.68؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.68 (القرار ٥٧/٢٩٧).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٤١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال في مجموعه.

البند ٢٢ (ل) من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(أ) **مشروع قرار (A/57/L.72)**

(ب) **تعديل (A/57/L.73)**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن بعض الأخطاء الفنية وردت في بعض النصوص اللغوية لمشروع القرار A/57/L.72، والتي ستصوب في الصيغة النهائية لمشروع القرار.

وأود الآن أن اعطي الكلمة لممثل أذربيجان لعرض تعديل مشروع القرار A/57/L.72، الوارد في الوثيقة A/57/L.73.

السيد عليييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، قبل عرض تعديل وفد أذربيجان، أود أن أتطرق لمسألة هامة لها تأثير مباشر على البند المعروض أمامنا. ووفد بلادي يأسف أشد الأسف لأن البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر هذه السنة ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا غطى مجمل نطاق القضايا التي تواجه المنظمة، ولكنه لم يذكر مشكلة خطيرة تتفاعل معها المنظمة، وهي على وجه التحديد، الصراع بين أرمينيا وأذربيجان.

ونتيجة لهذا الصراع، لا تزال نسبة ٢٠ في المائة من أراضي بلدي تحت الاحتلال. وأذربيجان هي الدولة الوحيدة – وأؤكد أنها الدولة الوحيدة – في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تحتل أرضها دولة أجنبية، وهي جمهورية أرمينيا. وبلدي هو الذي أُجبر على التعامل مع حالة طوارئ إنسانية تسببت في نزوح حوالي مليون شخص من اللاجئين والمشردين وقعوا ضحايا التطهير العرقي الذي ترتكبه أرمينيا.

سيدي الرئيس، أود الآن أن أعرض تعديل وفد جمهورية أذربيجان، الوارد في الوثيقة A/57/L.73، والذي أعيد تصديره لأسباب فنية، على مشروع القرار المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا''.

وهذا التعديل لم يأت في الدقيقة الأخيرة، كما حاول شخص ما أن يصفه. وما نقترحه هو أن تكون صياغة مشروع القرار نسخة مطابقة للصياغة المستخدمة في القرار ١٣/٤٩ الذي اتخذته الجمعية العامة بدون تصويت.

وينص ذلك القرار على أن الجمعية العامة :

> ''تؤيد كل التأييد الأنشطة التي يضطلع بها المؤتمر والتي تهدف إلى تحقيق حل سلمي للصراع في منطقة ناغورني كاراباخ وحولها في الجمهورية الأذربيجانية وتخفيف حدة التوتر بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية، وترحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر في هذا الصدد''. (القرار ١٣/٤٩، الفقرة ٨)

ويجب أن أدلي بتعليقين في ذلك الشأن. وتعليقي الأول الذي يتسم بطبيعة فنية هو أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانت تدعى في ذلك الحين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتعليقي الثاني موضوعي. وكما تلاحظ الدول الأعضاء لدى مقارنة التعديل الحالي بالفقرة ٨ من منطوق القرار ١٣/٤٩، فإن أسلوب الصياغة المقترحة أكثر ليونة ولا يشير إلى الطرف الخصم في الصراع، وتحديدا جمهورية أرمينيا.

ومنذ ذلك الحين لم يتغير شيء. وما زالت الأسباب التي أدت إلى طرح هذا التعديل سارية وملحة. فالمسألة هنا مسألة مبدأ. وإن مصالح بلادي العليا – سيادتها وسلامتها الإقليمية – تتأثر بالوضع تأثرا مباشرا.

والفقرة ٢٦ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.72 تعكس صياغة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي كانت موافقتنا عليها مشروطة، عندما أعربنا عن تحفظنا الصريح لدى اعتماده في الاجتماع العاشر للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي انعقد في

بورتو، البرتغال، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وذلك التحفظ الذي أعرب عنه وزير خارجية أذربيجان، وارد في وثيقة رسمية صادرة عن الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشدد بشكل خاص على:

”إن جمهورية أذربيجان انضمت إلى توافق الآراء بشأن البيان المعني بالصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان، انطلاقا من المبادئ التالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي بموجبها تحترم الأطراف المشاركة السلامة الإقليمية لكل دولة من الدول المشاركة. ووفقا لذلك، تمتنع الأطراف عن اتخاذ أي إجراء يتنافى ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ويمس بالسلامة الإقليمية لأية دولة مشاركة، أو باستقلالها السياسي أو وحدتها، وتمتنع الأطراف خاصة عن اتخاذ أي إجراء يشكِّل تهديدا باستعمال القوة أو استعمالها. وبالمثل، تمتنع الدول المشاركة عن جعل أراضي بعضها بعضا هدفا للاحتلال العسكري أو لتدابير قهرية أخرى مباشرة أو غير مباشرة تتعارض مع القانون الدولي، أو هدفا لاكتسابها باللجوء إلى مثل هذه التدابير أو التهديد بها. وأي احتلال أو اكتساب من هذا القبيل لن يعترف بأنه قانوني“.

ولكن وفد أذربيجان، وبمبادرة تنم عن روح التوفيق، اقترح تعديله، ليس بهدف استبدال الفقرة ٢٦ من المنطوق، بل باعتباره فقرة جديدة من المنطوق تراعي صياغة الأمم المتحدة المتفق عليها. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناننا للبعثة الدائمة للبرتغال على الجهود التي بذلتها لمراعاة شواغلنا في مشروع القرار قيد النظر.

والأمم المتحدة، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، أبقت قيد نظرها الصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان منذ عام ١٩٩٢، وما فتئت تراقب عن كثب ما يحصل من تطورات فيما يتعلق بإيجاد حل للمشكلة، وعبرت عن موقفها بكل وضوح. وقد أُعيد التأكيد مرارا وتكرارا على سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، أولا بموجب قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). ثم كررت الجمعية العامة التأكيد، في قرارها الأول، وهو بالتحديد القرار ١٣/٤٩، على الصياغة التي اعتمدها مجلس الأمن في المسألة قيد النظر. وإضافة إلى ذلك، فإن تقارير الأمين العام السابقة والحالية المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال – ولا سيما التقارير الواردة في الوثائق A/50/564 و A/52/450 و A/53/672 و A/54/537 و A/55/98 و A/56/125 و A/57/217 – تنص أيضا وبوضوح على أن منطقة ناغورني كاراباخ تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان.

وعلى مر السنوات الست الماضية، كانت أرمينيا الدولة الوحيدة التي صوتت ضد التعديل الذي طرحناه، رغم أن أرمينيا نفسها انضمت بملء إرادتها إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٣/٤٩، ووافقت على نفس الصياغة التي ترد الآن في التعديل الأذربيجاني.

ومعروض الآن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعديل بسيط ذو أهمية حيوية لبلدنا ومستقبله. وباسم حكومة جمهورية أذربيجان، أناشد الدول الأعضاء التصويت لصالح التعديل الوارد في الوثيقة A/57/L.73.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/57/L.72 والتعديل الخاص به الوارد في الوثيقة A/57/L.73.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت

محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غريغور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشرح موقف وفد بلادي بشأن الفقرة ٢٠ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.72 المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا''.

وكما تدرك الجمعية العامة، فإن المسائل التي تتناولها الفقرة ٢٠ تتسم بأهمية قصوى بالنسبة إلى جمهورية مولدوفا. وضرورة تسوية الصراع في منطقة ترانسدنستريا – وهو أحد الصراعات القليلة التي ما زالت مجمدة في أوروبا – وإتمام عملية الانسحاب التي طال انتظارها للقوات الأجنبية من أرض جمهورية مولدوفا، مسألتان تجري متابعتهما عن كثب، على مر السنين، لا من جانب حكومة بلادي فحسب، وإنما أيضا من جانب حكومات عديدة أخرى ومنظمات دولية مهتمة، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أن الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في بورتو، أولى هاتين المسألتين مزيدا من الاهتمام، وأسهم من خلال قراراته ذات الصلة، مساهمة قيمة إضافية نحو بلوغ تلك الغاية.

وكما شددت من قبل، ورغم أن الأمم المتحدة غير معنية مباشرة بمسألة مولدوفا، فبالنظر إلى أنه لم يتحقق حتى الآن أي تقدم يُذكر أو أي تقدم على الإطلاق، فيما يتعلق بكلتا المسألتين، فإن مساهمة المنظمة مطلوبة أيضا – وبالذات من خلال مشروع القرار هذا الذي نرى أنه يمثل عنصرا مكملا للجهود الدولية الشاملة.

ومن ذلك المنظور، تقدم وفد بلادي بعدد من الاقتراحات الملموسة والبناءة فيما يتعلق بالفقرة ٢٠. ويؤسفنا أنه تعذر تحقيق الصيغة التي اقترحناها. ونرى أن تلك التعديلات كانت لتسمح بإعداد نص أكثر توازنا يعبر بشكل كامل عن الطبيعة المعقدة لقرارات اجتماع بورتو والمناقشات المتعلقة بمولدوفا. وكنا نفضل أيضا لو تم الاتفاق على نص يتحلى بالقيمة المضافة للأمم المتحدة، وفقا واستمرارا للصياغة الواردة في قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا الموضوع. وكنا نفضل أيضا ألا نكتفي بالاتفاق على نص يمثل صيغة مطابقة تماما للصيغة المستخدمة في الفقرات الواردة في القرار الصادر عن الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مولدوفا.

في ذلك السياق، وتوخيا للوضوح، أجد نفسي مضطرا لأن أسترعي انتباه الجمعية إلى نقطة هامة من البيان التفسيري الذي قدمه وفد جمهورية مولدوفا، في اجتماع بورتو، بشأن تلك الفقرة:

> ''نعتبر أن أحكام البيان الوزاري تتضمن التزام كل جماعة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بكفالة التنفيذ الكامل والدقيق لمقررات مؤتمر قمة اسطنبول بشأن جمهورية مولدوفا. وإننا نحث الاتحاد الروسي على احترام الالتزامات التي تعهد بها في اسطنبول في عام ١٩٩٩ بإكمال عملية سحب قواته من أرض جمهورية مولدوفا، ونتوقع منه أن يثبت إرادته السياسية في هذا الصدد في عام ٢٠٠٣، كما تنص عليه هذه الوثيقة''.

ووفقا لما اتفقت عليه جميع الأطراف التي شاركت في التفاوض حول هذا البيان، فإن ذكر ''الظروف الضرورية'' في سياق الانسحاب لا يشير إلا إلى الترتيبات الفنية النهائية ولا يجوز تطبيقه بأي طريقة كانت على أية ظروف سياسية''.

إن وفدي، إذ يأخذ في الحسبان البيان المذكور آنفا، ومن أجل التوصل إلى اتفاق، قَبِل في نهاية المطاف الصيغة

التوفيقية للفقرة ٢٠ التي اقترحتها الرئاسة البرتغالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع ذلك، لم يكن بوسعنا المشاركة في تقديم مشروع القرار قيد النظر، وذلك كما فعلنا في السنوات السابقة بالنسبة لنصوص مماثلة.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): لا ينوي وفدي الدخول في مناقشة طويلة ولا طائل من ورائها بالرد على المزاعم والاتهامات التي لا أساس لها والتي وجهها ممثل أذربيجان ضد بلدي. وبدلا من ذلك، سأقصر بياني على معالجة القضية المعنية مباشرة.

يود وفدي أن يعرب عن تقديره للرئاسة البرتغالية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقديمها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.72، الذي يغطي على نحو شامل جميع مجالات التفاعل والتعاون بين المنظمتين، بما فيها المجالات المتعلقة بالصراعات الدائرة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكما كان الحال بالنسبة لنصوص مماثلة في السنوات السابقة، جاء مشروع القرار المعروض علينا نتيجة لمفاوضات ومشاورات شاملة جرت في مقر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الموجود في فيينا، عقب اجتماع المجلس الوزاري؛ وهو يعكس توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها أرمينيا وأذربيجان.

والفقرة ٢٦ من مشروع القرار A/57/L.72، التي تتناول الصراع في ناغورني - كاراباخ، ليست استثناء في هذا الصدد. وتتضمن هذه الفقرة صياغة وافقت عليها جميع أطراف الصراع وأيدتها الرئاسة المشتركة لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية - وهي الهيئة الوحيدة المفوضة بالوساطة في المفاوضات الهادفة إلى إيجاد حل سلمي لصراع ناغورني - كاراباخ. وتستند الفقرة ٢٦ كليا إلى الفقرات ذات الصلة من بيان المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في بورتو، في البرتغال، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ولذلك، يبدو منافيا لأي منطق أن تقوم أذربيجان، التي انضمت بالفعل إلى توافق الآراء بشأن نص مشروع القرار، سواء في فيينا أو في بورتو، بالخروج على توافق الآراء في الجمعية العامة من خلال محاولة تقديم تعديل (A/57/L.73)، يتناقض في جوهره مع النص الذي جرى التفاوض بشأنه بعناية. ولهذا السبب رفض مقدمو مشروع القرار إدراج اقتراح أذربيجان في مشروع القرار الذي قدمته الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن تعديل مشروع القرار المتفق عليه محاولة متعمدة لفرض إطار إلزامي على مفاوضات السلام الجارية، وبالتالي الحكم مسبقا على نتيجتها. وفي حين أنه لا يمكن التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع إلا من خلال تقديم تنازلات متبادلة من جانب جميع الأطراف المعنية، فإن التعديل الذي قدمته أذربيجان يمثل نهجاً منحازاً لجانب واحد. وفضلا عن ذلك، فإن التعديل يفرض على الدول الأعضاء في الجمعية العامة الانحياز إلى جانب أو آخر في صراع يجري التفاوض حوله.

وتشير أذربيجان إلى الصراع في ناغورني - كاراباخ بطرق مختلفة في المحافل المختلفة. ففي أحد المحافل، تسيء كليا تفسير القضية بوصفها صراعا دينيا بين الأرمن المسيحيين والأذربيجانيين المسلمين، ساعية بذلك للحصول على ميزة بالتلاعب بالمشاعر الدينية لمختلف البلدان. وفي ظروف أخرى، يؤكد الأذربيجانيون بحماس على مبدأي السلامة الإقليمية وعدم جواز انتهاك الحدود، بينما يخفقون في معالجة حق الشعوب في تقرير المصير، وهو مبدأ أساسي يدور الصراع حوله.

وعلى الرغم من عمليات التلاعب المستمرة هذه، فإن تأييد التعديل الأذربيجاني في الجمعية العامة يتناقص باطراد على مدى السنين: فقد رفض نحو ١٥٠ بلدا، من بينها الرئاسة المشتركة لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تأييد هذا التعديل أثناء الدورة السابقة.

ومرة أخرى، تؤيد أرمينيا بقوة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.72؛ وترى أن التعديل المقترح غير مقبول على الإطلاق؛ وستصوت ضده. ونحث جميع الدول الأعضاء على رفض الانحياز في هذه القضية، وعلى عدم دعم تأييد التعديل الوارد في الوثيقة A/57/L.73، والذي أُدخل على مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء.

السيد أداميا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): طلب وفدي الكلمة لتعليل تصويته قبل التصويت على مشروع القرار A/57/L.72، المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا''. لقد كانت جورجيا دائما صريحة في تأييدها للقرارات المماثلة في السنوات الماضية، كما هو الحال اليوم. ونحن نؤمن بأن للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية قصوى لحل الصراعات وضمان الأمن والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولذلك، فإننا مقتنعون بأن إطار ومبادئ التعاون بين هاتين المنظمتين يجب أن تكون راسخة في تقييم موضوعي للحالة وفي التأكيد على نُهُج قائمة على المبادئ تجاه القضايا المعلقة التي يتناولها مشروع القرار. ومع أن مشروع القرار المعروض علينا يحقق هذا الهدف من جوانب عديدة، لا يسعنا إلا أن نشير إلى عدد من جوانب النقص التي تعتريه.

أولا، تؤيد الفقرة ٢٢، استنادا إلى التعهدات التي قُطعت في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقودة في اسطنبول في عام ١٩٩٩، رغبة الأطراف في الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بعمل القواعد العسكرية الروسية في باتومي وخالكالاكي أثناء الانسحاب، وتلاحظ أن زيارة خبراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لقاعدة غوداأوتا كانت علامة بارزة على الطريق نحو نقل سريع وقانوني لمرافق تلك القاعدة. وللتوضيح، فإن جميع الالتزامات تتعلق بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي تشكل حجر الزاوية للأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن صياغة هذه الفقرة، إذا تكلمنا عنها باعتدال، بعيدة كل البُعد عن الواقع. فرغبة الاتحاد الروسي في المشاركة في المفاوضات السالفة الذكر غير متوفرة على الإطلاق؛ وكان ينبغي أن يتم تفكيك القاعدة العسكرية الروسية في غوداأوتا والانسحاب منها في تموز/يوليه ٢٠٠١، ولكن القاعدة لا تزال تعمل. وكان ينبغي استكمال الإطار الزمني وطرائق العمل لإنهاء عمل القواعد العسكرية الروسية في باتومي وخالكالاكي بنهاية عام ٢٠٠٠. ولم تُحلَّ المسألة بعد نتيجة للسلوك غير المسؤول من الجانب الروسي الذي علق المفاوضات بدون أي تعليل. وعقب تأكيدات خلال مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في بورتو، بأن المفاوضات ستستأنف، وصل الفريق الروسي أخيرا إلى جورجيا، ولكن بدون التفويض اللازم للقيام بذلك.

ونحن نرى أن هذه الانتهاكات ذات طابع جوهري بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكان ينبغي أن تعكسها صياغة الفقرة ٢٢ من مشروع القرار. ولذلك، أود أن أشدد على أنه لا يجوز أن تُفسر هذه الفقرة على أي نحو كان بأنها موافقة ضمنية على إخفاق الاتحاد الروسي في إنهاء وجود قواته غير المشروع في جورجيا من خلال مفاوضات بناءة. وفي حالة استمرار عرقلة المفاوضات، نحتفظ بحقنا في التصرف حسب الاقتضاء لحماية مصالحنا الوطنية.

ثانيا، إن الترحيب والإعراب عن التقدير في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ فيما يتعلق بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملية السلام في منطقة تشخينفالي/جنوب أوسيتيا وتسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا، حيد عن الحقيقة أيضا.

وللتعبير بصورة حقيقية عن مدى تعقد المشاكل، أود أن أعطي مثلا واحدا: في انتهاج سياسة إدماج النظم الانفصالية في جنوب أوسيتيا وأبخازيا، افتتحت روسيا مؤخرا من جانب واحد مركزا جمركيا جديدا على نقطة عبور الحدود في الجزء الجنوبي من أوسيتيا على الحدود بين روسيا وجورجيا. هذا بالإضافة إلى نظام التأشيرات المبسَّط المفروض من جانب واحد بالنسبة لهذه المناطق في جورجيا، في حين أن متطلبات التأشيرة العادية بالنسبة لبقية الحدود الروسية – الجورجية لا تزال سارية المفعول. وأوضح مثال على ذلك، بيانات ما يسمى برئيس أوسيتيا الجنوبية وما يسمى رئيس وزراء أبخازيا بأنهما مواطنان روسيان، ولذلك فإن هدفهما النهائي هو السعي لإعادة توحيد المناطق الانفصالية مع روسيا. هذا، علاوة على أن الفقرة ٢٣ من مشروع القرار لا تشير حتى إلى الاقتراحات المتعلقة بتوزيع الاختصاصات الدستورية بين تبليسي وسوخومي، أي ما يسمى وثيقة بودن، التي تمثل القضية الرئيسية لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في أبخازيا. وعليه، فأود أن أكرر التأكيد على أن وفد بلادي، في الظروف الحالية، لن يكون ضد توافق الآراء الذي تبلور. ومع ذلك، نود أن نسجل تحفظاتنا وشواغلنا التي تكلمنا عنها اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/57/L.72، وفي التعديل المقترح ادخاله عليه والوارد في الوثيقة A/57/L.73.

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، يُطرح التعديل أولا للتصويت. وبالتالي ستبت الجمعية في التعديل الذي تم تعميمه في الوثيقة A/57/L.73.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، شيلي، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، جورجيا، هندوراس، إيران (جمهورية – الإسلامية)، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، جزر مارشال، منغوليا، المغرب، ناورو، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، قطر، جمهورية مولدوفا، سيراليون، جزر سليمان، السودان، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان.

المعارضون:

أرمينيا، جنوب أفريقيا.

الممتنعون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، الرأس الأخضر، كولومبيا، الكونغو، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا،

جامايكا، اليابان، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ملديف، مالطة، المكسيك، موناكو، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

اعتمد التعديل الوارد في الوثيقة A/57/L.73 بأغلبية ٣٧ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ١٠٠ عضو عن التصويت.

[وبعد ذلك أبلغ وفد اليمن الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا، وأبلغها وفد جنوب أفريقيا أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار بصيغته المعدلة.

وأود أن أعلن أنه بعد نشر مشروع القرار A/57/L.72، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: ألبانيا، وألمانيا، وأوزبكستان، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وتايلند، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسويسرا، وفرنسا، وقبرص، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو،

أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فترويلا، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا شيء.

الممتنعون:

أرمينيا، بيلاروس، مدغشقر.

اعتمد مشروع القرار بصيغته المعدلة، بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٧/٢٩٨).

[وبعد ذلك أبلغ وفد المملكة العربية السعودية الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم لتعليل التصويت على القرارات التي اتخذت الآن. وأود أن أذكر الوفود بأن مدة تعليل التصويت محددة بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد رجب (مصر): اسمحوا لي أن أتقدم ببيان لتعليل تصويتنا بعد التصويت على مشروع قرار الجمعية العامة المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوارد في الوثيقة A/57/L.72.

بعد الدراسة الوافية لمشروع القرار، وجد وفد مصر أنه من الأفضل الالتزام بالنص الأصلي المقدم من منسق البند، وذلك للأسباب التالية.

أولا، يتسق النص مع لغة إعلان مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الصادر في اسطنبول عام ١٩٩٩، بمشاركة أطراف النزاع في ناغورني كاراباخ. كما يتسق النص مع لغة البيان الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

ثانيا، إن مشروع القرار يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وليس بالبت في أية نزاعات أو خلافات إقليمية.

ثالثا، إن النص لا ينحاز إلى أي طرف، وإنما يكتفي بالترحيب بجهود المنظمة لتهيئة أجواء الثقة بين البلدين.

ولذلك، فإن وفد بلادي امتنع عن التصويت على تعديل أذربيجان الوارد في الوثيقة A/57/L.73.

وأخيرا، فإن وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، يود التأكيد على أن نمط تصويت مصر اليوم لا يتعلق بموقفها من نزاع ناغورني – كاراباخ.

السيد وانغ دنغوا (الصين) (تكلم بالصينية): صوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار A/57/L.73، الذي يتضمن التعديل الذي اقترحته أذربيجان. إن التعديل الذي اقترحته أذربيجان، المتعلق بمسألة ناغورني كاراباخ كان متسقا مع قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). ولهذا، صوت وفد الصين لصالح التعديل.

وموقف الصين هو أنه ينبغي حسم الصراعات بين الدول بالطرق السياسية من خلال التفاوض. وندعم جهود المجتمع الدولي، وبخاصة جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الرامية إلى حسم مسألة ناغورني كاراباخ. ونرجو أن تتمكن أذربيجان وأرمينيا في وقت قريب من إيجاد حل يقبله الطرفان، وينتفع به البلدان، ويضمن إرساء السلام والاستقرار في منطقة القوقاز.

السيدة بليستد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): إن الدول الثلاث المشاركة في رئاسة

مجموعة مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة، آخذة في الاعتبار دورها في عملية السلام في ناغورني كاراباخ، قررت أن تمتنع عن التصويت على أي تعديل للنص الذي اقترحه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي نفس الوقت، فإن امتناعنا عن التصويت لا يغير بأي حال التزامنا بمساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية من خلال مفاوضات تستند إلى حلول توفيقية متبادلة، على أساس الاستمرار في احترام مبدأ السلامة الإقليمية فضلا عن المبادئ الهامة الأخرى للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ل) من البند ٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

مشروع قرار (A/57/L.67)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت نقاشا حول هذا البند من جدول الأعمال في الجلسات العامة الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين والتاسعة والأربعين في ٨ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وأعطي الكلمة لممثل الفلبين لكي يعرض مشروع القرار A/57/L.67.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بعرض مشروع القرار A/57/L.67، المعنون ”متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)“، لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

ويرحب مشروع القرار المعروض علينا بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويقرر تعيين يوم من الجلسات العامة الرفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أن تعقد فور المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

وفي الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، يتقرر أيضا تنظيم مناقشة مائدة مستديرة تفاعلية غير رسمية تعقد بالتوازي مع جلسة بعد الظهر العامة بشأن هذا الموضوع، بمشاركة ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم أولئك الذين يمثلون المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويعملون معهم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر جميع الوفود على إبداء روح التوافق والمرونة اللازمة طوال المفاوضات بشأن نص مشروع القرار هذا.

أخيرا، أرجو أن يحظى مشروع القرار بتأييد الجمعية العامة، وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/57/L.67.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شِن جيان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): بموجب

أحكام الفقرتين ٢ و ٤ من منطوق مشروع القرار A/57/L.67، تقرر الجمعية العامة تخصيص يوم من الجلسات العامة الرفيعة المستوى لمتابعة نتائج دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أن تعقد فور المناقشة العامة لدورتها الثامنة والخمسين، وذلك في تاريخ تقرره الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين. وتقرر أيضا إجراء مناقشة مائدة مستديرة تفاعلية غير رسمية بالتوازي مع جلسة بعد الظهر العامة وأن يكون موضوعها ''تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: الانتقال من السياسة إلى الممارسة – التقدم المحرز، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات''.

وإن اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/57/L.67، تفهم الأمانة العامة أن الجلسة العامة لليوم الكامل وجلسة نصف اليوم للمائدة المستديرة ستعقدان في أول يوم عمل يعقب انتهاء المناقشة العامة مباشرة. وسيتم توفير الخدمات والتسهيلات لهذه الاجتماعات من المخصصات العامة المعتمدة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.67. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.67؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.67 (القرار ٥٧/٢٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن جزيل الشكر للسفير مانالو، ممثل الفلبين، على حسن إدارته للمفاوضات بشأن هذا القرار.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال.

البند ٥٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع قرار (A/57/L.74)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الجلسات العامة الثامنة والثلاثين إلى الأربعين، بتاريخ ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وجلستها العامة الثانية والأربعين بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ويشرفني اليوم أن أعرض عليكم مشروع القرار A/57/L.74، المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''.

في البداية، أود أن استرعي انتباهكم إلى تغيير طفيف في مشروع القرار A/57/L.74. فالفقرة ٤ من المنطوق ينبغي أن تأتي بعد الفقرة ٥ من المنطوق، ويجب أن يعاد ترقيمهما تبعا لذلك. وينسحب هذا التغيير على كل اللغات الرسمية الست.

ويعكس مشروع القرار آراء الدول الأعضاء المعرب عنها أثناء المناقشة التي جرت بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال، في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك الملاحظات والاقتراحات المقدمة خلال المشاورات غير الرسمية المختلفة التي أجريت أثناء الجزء الرئيسي لهذه الدورة. وليس ثمة شك في أن إصلاح الأمم المتحدة هو الموضوع الذي يناقش على أوسع نطاق على الإطلاق.

وإذ يُعرض عليكم مشروع القرار، سنقدم الإرشاد والتوجيه بشأن كيفية المضي قدما في عملية الإصلاح التي اقترحها الأمين العام. وإن كثيرا من التغييرات سيعزز أثر العمل، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وترشيد الوثائق والمنشورات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات في مجال المساعدة التقنية، والتنسيق فيما بين الوكالات فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وما إلى ذلك. وسوف تستمر إعادة تشكيل إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك ترشيد شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة حول محاور إقليمية. كما ستعزز القدرات الإدارية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وسوف يناط بوكيل الأمين العام الجديد والمستشار الخاص بشأن أفريقيا المسؤوليات المتفق عليها في القرار المتخذ مؤخرا بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسوف تتركز هذه المسؤوليات بشكل أوثق على التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيما يتصل بأفريقيا. وسيتم تبسيط دورة التخطيط والبرمجة والميزنة الخاصة بالمنظمة، كما أن تقديم ميزانية برنامجية مقترحة أقصر لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ سيجسد على نحو أفضل أولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمرات القمة، والمؤتمرات الدولية الرئيسية.

ويسرني أن أؤكد أننا بمشروع القرار هذا نوفر مصادقة عامة على اقتراحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام. إن بعض الإجراءات المقترحة يمكن تنفيذها مباشرة، وبعضها يتطلب مداولات للمتابعة في مختلف هيئات الأمم المتحدة في السنوات القادمة.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديري العميق للسيدة لويز فريشيت على مشاركتها وعزمها الدؤوب على توفير الإيضاحات والردود على الاستفسارات العديدة للدول الأعضاء أثناء كامل عملية مداولاتنا، بالإضافة إلى ترتيب ثلاث ورقات غرف اجتماعات صدرت بناء على طلب الدول الأعضاء.

وأعرب عن امتناني كذلك لسعادة السيد عبد المجيد حسين، نائب رئيس الجمعية العامة، الذي ترأس بعض الاجتماعات غير الرسمية، وساعدني في إدارة عملية المشاورات. وأعرب عن الشكر أيضا لمُيَسِّري هذه العملية، الذين قاموا بدور أساسي في التقريب بين الشواغل المتباينة وتجميع التعقيبات والملاحظات، وفي إيجاد أرضية مشتركة لاتفاقنا في نهاية المطاف. لقد كان دورهم حيويا لا غني عنه حقا.

وآمل أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد الجمعية الكامل، وأن يعتمد بتوافق الآراء.

نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/57/L.74.

أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): انضم بلدي إلى توافق الآراء بشأن مشروع هذا القرار الهام الذي نحن بصدد اعتماده لأننا نعتقد، بأنه بالرغم من أوجه القصور والغموض في هذا النص، إلا أنه يعتبر مرضيا بصورة عامة، كما أنه موجه نحو إجراء الإصلاحات الضرورية والتعزيز اللازم للمنظمة، وهذا ما نرغب فيه جميعا. وإضافة إلى ذلك، يرمي مشروع القرار إلى أن تصبح المنظمة مؤسسة أكثر فعالية وتصبح بوضوح مؤسسة أكثر ديمقراطية ومتوائمة على نحو أفضل مع الحقائق الجديدة.

وفي الحقيقة، ونظرا إلى أن إصلاح المنظمة هو على وجه التحديد موضوع يهمنا جميعا، كانت هذه الحاجة إلى إضفاء المزيد من طابع الديمقراطية التي من أجلها طالبنا في مناسبات عدة في الأسابيع الأخيرة - حينما كانت المفاوضات في حالة من الفوضى مما يعزى بصورة جزئية إلى

الافتقار إلى الرؤية ووضوح التوجه على نحو ثابت – بزيادة الشفافية والمشاركة من جانب جميع الدول الأعضاء.

وفي ظل هذه الخلفية، لا بد من التسليم بأن الانتشار وإساءة استخدام الميسِّرين – الذين أسارع بالثناء على جدارتهم والتزامهم – قد ساهما إلى حد كبير في الفوضى التي حدثت عند منعطف معين. وبالرغم من ذلك، لا بد من الإشادة بالسفير عبد المجيد حسين سفير إثيوبيا. فحينما هدد اليأس بإصابة جهودنا بالشلل وتسبب في شعورنا باليأس، تمكن من إعادتنا إلى المسار الصحيح في الأيام الأخيرة وقيادة العملية إلى نتيجة ناجحة.

وكان بالمستطاع التوصل إلى نتائج أفضل. وكان بالمستطاع أن يكون دعم الجمعية العامة للإصلاحات التي نادى بها الأمين العام أكثر حسما. ولكن لم يكن ذلك ممكنا إلا فيما لو أن عملية المفاوضات كانت قد بدأت بداية مختلفة، إذا لم يكن هناك هذا العدد الكبير من المتكلمين وإذا قمنا جميعا بأدوارنا على النحو الأوفى وتحملنا فرادى مسؤولياتنا.

وبعد ما تقدم، والآن ونحن بصدد اعتماد هذه السلسلة من الإصلاحات، يحدونا الأمل في أن تنفّذ على جناح السرعة لمزيد من صالح المنظمة، فإنه يتعين علينا أن نستخلص بسرعة وبهدوء دروسا من هذه العملية التي شاركنا فيها لمدة ثلاثة أشهر. ويتعين علينا أيضا أن نعد أنفسنا كي ننفذ المهمة الملهمة بنفس القدر التي تنتظرنا وهي بالتحديد، إعادة تنشيط الجمعية العامة – الهيئة التي أصبحت، لسوء الحظ، مهمشة بصورة متزايدة كما أنها أضحت أقل قدرة على الاستجابة للتحديات، ولكنها بالرغم من ذلك تواصل كونها الهيئة التداولية الرئيسية والمنتدى الذي لا يمكن الاستغناء عنه حيث يتعين أن تصاغ إرادة المجتمع الدولي.

ومن وجهة النظر هذه، فلن نتمكن، بإدخال تغييرات شكلية أو محاولة لإجراء إصلاحات مفترضة بتسرع وفي آخر لحظة من استعادة المسؤوليات الأساسية لهذه الهيئة لتصبح مساوية لمجلس الأمن، الذي يتعين أن نشير إلى أنه بحاجة إلى إصلاحات جذرية. وهذا الإصلاح هو من مصلحتنا، ولكنه أيضا يحقق في المقام الأول مصلحة المجلس ذاته، إذا أريد له أن يواصل على نحو فعال وبصورة مشروعة تنفيذ ولايته الهائلة، التي خولها له الميثاق.

ويتعين أن يكون جهد إصلاح الجمعية العامة جهدا جماعيا وعملا مستداما. كما يتعين أن تكون القوة الدافعة لنا هي سعة الخيال والمثابرة، نظرا إلى أن مجلس الأمن يزداد قوة – وهذا تطور لا يسعنا إلا أن نرحب به، إذا كان يعني أن سلطته ستستوجب المزيد من الاحترام وإذا تحقق حفظ السلم والأمن الدوليين على نحو أفضل. ولذلك يتعين بالضرورة أن تستعيد الجمعية العامة، حيث نتساوى جميعا في الحقوق ونتساوى جميعا كشركاء في تشكيل مستقبلها، ولايتها ونطاق سلطتها على النحو الأوفى.

ووفدي على استعداد تام للقيام بدوره في هذا الجهد الرامي إلى إجراء إصلاحات مفيدة، ما دام النهج شاملا ومتسقا وشفافا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد الذي تكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/57/L.74، المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“، بصيغته المصححة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.74، بصيغته المعدلة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.74 (القرار ٥٧/٣٠٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لتعليل التصويت بعد اعتماد القرار، هل لي أن أذكِّر الوفود بأن تعليل التصويت محدود بمدة عشر دقائق وينبغي أن يدلي به الممثلون من مقاعدهم.

السيد نينو غوميس (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد تقديرنا للأمين العام على تقريره عن تعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/57/387). ومرة أخرى تود المجموعة أن تعرب عن دعمها التام للأمين العام للإصلاحات المجملة في التقرير. وفي الموجز الفرعي الأول، فإن التقرير ''يقترح عددا من التحسينات ترمي إلى كفالة تكريس المنظمة لاهتمامها بالأولويات التي حددتها الدول الأعضاء، وإلى أن الأمانة العامة تقدم خدمة أفضل''. وهذا واضح غاية الوضوح، ويتفق مع شواغل المجموعة فيما يتعلق بزيادة فاعلية أعمال هذه المؤسسة العالمية.

لقد انصب اهتمامنا على كل جهد يمكن أن يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف النبيلة منذ بداية مناقشاتنا وطوال مرحلة التفاوض. وتركّز عملنا على اعتبارين مختلفين. أما الاعتبار الأول فهو أنه لا ينبغي لأي عمل متوخى في جهد الإصلاح أن يكون له أثر سلبي على القدرة التفاوضية للبلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم الخدمات لاجتماعات المجموعة والمنشورات التي يقصد بها أن تكون عناصر هامة في عملية اتخاذ القرارات. وأما الاعتبار الثاني فهو أنه لا ينبغي لأي عمل في عملية الإصلاح أن يحد من قدرة الأمانة العامة على تقديم خدمات كاملة، وجيدة لتنمية البلدان النامية.

ويتضمن التقرير مجموعة كبيرة من الأفكار التي تستند إلى ما تحقق بالفعل منذ عام ١٩٩٧ لتعزيز هذه الهيئة العالمية الهامة. وحتى تصبح المنظمة فعالة في عالم اليوم المتعولم، نستطيع أن نتوقع بحق أن يكون هناك متابعة لرغبات وأولويات الدول الأعضاء، فضلا عن أماني المجتمع الدولي. وتقرير الأمين العام جدير بأن تحلله الدول الأعضاء بطريقة شاملة من جميع الأوجه، بغية ضمان الشفافية والمشاركة التامة في عملية إصلاح المنظمة.

وبعد عملية تشاورية مكثفة، نود من أجلها أن نعرب عن الشكر لنائب الرئيس وسفير إثيوبيا السيد حسين، فضلا عن السفير سيمونوفا، على التزامهما وعملهما الشاق، وأن نعرب عن سرورنا لرؤية مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/57/L.74 المعروضة علينا، الذي اعتمدته الجمعية العامة من فورها. لقد جاء هذا القرار نتيجة لتوافق في الآراء تم الوصول إليه في مداولاتنا، فضلا عن رغبتنا في أن تصبح المنظمة أكثر فعالية وكفاءة وأن تدعم أنشطة المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان دور الميسِّرين هاما أيضا، حيث أنهم ساعدونا في إحراز تقدم حاسم في صياغة وثيقة اليوم التي حازت على توافق الآراء. وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن ثقتها في أننا سنسترشد بإطار العمل هذا فيما نبذله من جهود لتعزيز الأمم المتحدة كي يتسنى لها أن تكون قادرة على مواجهة تحديات التنمية التي تواجهنا في الألفية الجديدة.

وأخيرا، وبما أن هذا هو البيان الرسمي الأخير الذي سندلي به في هذه السنة، نعرب عن ارتياحنا التام لأننا أكملنا سنة بمساعدة الدبلوماسيين والمفاوضين الممتازين. ونود بخاصة أن نخص بالذكر شركاءنا من العالم المتقدم النمو، بما في ذلك، الاتحاد الأوروبي، ووفد إسبانيا، خلال المرحلة الأولية، ووفد الدانمرك، خلال المرحلة الثانية. كذلك، أعرب عن الشكر لجميع زملائنا من العالم المتقدم النمو الذين تفهموا دائما على النحو الأوفى أماني واحتياجات العالم النامي. وأخيرا، أود أن أعرب عن الشكر لكل عضو في

مجموعة الـ ٧٧ والصين على انضباطهم وعن الثقة التي أولوها لفنزويلا.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان الدول المنضمة – إستونيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، بالإضافة إلى بلغاريا ورومانيا البلدين في أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبين إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك البلد المنتسب تركيا، فضلا عن أيسلندا والنرويج – البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يمثل القرار الذي اتخذناه قبل لحظات قليلة معلما هاما في عملية إصلاح الأمم المتحدة المستمرة التي تستند إلى الأهداف والأولويات التي وضعها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية.

واليوم، قررنا تعزيز تنفيذ خطة التنمية وذلك بالبناء على إعلان الألفية ونتائج مؤتمري قمة مونتيري وجوهانسبرغ. كما أكدنا مجددا على تركيز الأمم المتحدة القوي على القارة الأفريقية، الذي تجسد في التأييد الإجماعي الذي أولاه عموم الأعضاء للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

لقد أعطت الجمعية العامة ولاية متجددة للأمين العام من أجل تعزيز المنظمة. وقمنا بصياغة رؤيانا المشتركة لسبل جديدة وأكثر مواكبة للعصر لسير العمل في الأمم المتحدة. وطلبنا الآن من الأمين العام أن يمضي قدما في عملية التنفيذ التي يجب أن تبدأ اليوم. فليس لدينا أي وقت نضيعه عندما يتعلق الأمر بتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان، والتنمية والعمل الإعلامي، وإدارة المؤتمرات وإجراءات تقديم التقارير ودورة الميزانية.

وستكون ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أساسية بالنسبة لإعادة تخصيص الموارد للأولويات الجديدة. ولا ينبغي أن يفهم الإصلاح على أنه ممارسة لتخفيض الميزانية، بل إننا، وكما أوضح الأمين العام في تقريره، بحاجة إلى إجراء تنقيح شامل للميزانية البرنامجية، بما في ذلك إمكانية الاستغناء عن ولايات وأنشطة نحن – الدول الأعضاء – مقتنعون بأنه لم يعد لها لزوم اليوم.

وسنعاود – نحن الدول الأعضاء – النظر في بعض المسائل المحددة في حوار وثيق مع الأمين العام في إطار التشاور الحكومي الدولي العادي بمجرد بدء التنفيذ التفصيلي لعملية الإصلاح. ومع تقدم مسيرتنا في هذا الاتجاه، ستواصل الجمعية العامة النظر في التدابير ذات الصلة، بينما يمضي الأمين العام قدما في الأنشطة الواقعة في نطاق اختصاصه.

ونحن على ثقة من أن الأمين العام سيقدم إلينا تقريرا في العام المقبل يبين أنه قد تم بالفعل إحراز نتائج ملموسة، وأنه يجري إدخال المزيد من التحسينات تحت إشراف نائبة الأمين العام.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بدوركم القيادي خلال هذه العملية الصعبة. وما من شك في أن النتيجة التي تحققت اليوم هي أولا وقبل كل شيء، تعبير عن الإرادة السياسية والتصميم القوي للدول الأعضاء على تعزيز الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن عملية الإصلاح راسخة أيضا في الجهود المشتركة التي يبذلها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من أجل السير قدما بهذه العملية.

وينبغي لنا أن نواصل البناء على هذا الأساس القوي من حسن النية والثقة المتبادلة وروح التعاون ونحن نعمل على تحقيق رؤيتنا المشتركة لأمم متحدة معززة. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم دعمه والمشاركة بنشاط في سبيل تحقيق هذا الهدف.

السيد هلينبكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على دوركم القيادي في هذه العملية. وأود أن أثني على نائبة الأمين العام فريشيت على كدها في العمل لجعلنا نبدأ هذه العملية. وأود أيضا أن أحيي السفير حسين، ممثل إثيوبيا، على جهوده الفعالة التي ساعدتنا على التوصل إلى هذا الاتفاق. وفضلا عن ذلك، أود أن أشكر الميسرين على إسهاماتهم التي فتحت الطريق للتقدم الذي أحرزناه. وتمثل عملية التيسير أسلوبا للعمل نرى من الضروري أن نزيد استخدامه لأنه أكثر ملائمة للنهوض ببعض أهدافنا المشتركة – مثل هذا الإصلاح، من المفاوضات المعتادة التي ننظمها في إطار مجموعات الدول والتي كثيرا جدا ما تؤدي إلى نتائج لا تتعدى القاسم المشترك الأدنى.

لقد طرح الأمين العام برنامجا للتغيير وليس مخططا تفصيليا للتغيير. والقرار الذي اتخذناه منذ قليل يشمل مسار العمل الذي رسمه الأمين العام، ويشجعه على تنفيذ الإجراءات الواقعة في نطاق اختصاصاته الإدارية، ويكلفه بإجراء عمليات ووضع تقارير تشمل خطة واسعة لوضع التفاصيل المتعلقة بتنفيذ التحسينات التي نتفق جميعا على ضرورتها.

ولن أخفي حقيقة أننا نرى أنه كان من الممكن ومن الضروري أن نحقق المزيد، وأن النص كان دفاعيا أكثر مما يستدعي الأمر خصوصا فيما يتعلق بسلطة الأمين العام. ومع ذلك استطعنا معا أن نضفي زخما على الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز المنظمة، وهناك الكثير الذي يجب أن نفعله في هذا الصدد.

ويمثل إعداد الميزانية المقبلة خطوة حاسمة تالية. ويتحدانا الأمين العام باعتزامه تقديم ميزانية أكثر استراتيجية، ميزانية تحقق المواءمة بين الموارد والأولويات، وتؤدي مهمة مؤلمة ولكنها أساسية، وهي التعرف على الأنشطة التي تخطاها الزمن تمهيدا لوقفها. وفي هذا القرار نرحب بوضوح بهذا التحدي، ونحث الأمين العام على أن يسير في هذا الاتجاه.

وليس لدينا أي شك في أن الأمين العام وكبار المسؤولين عن الشؤون الإدارية العاملين معه، سيواصلون بنشاط متابعة خطة الإصلاح الإداري وتدابير زيادة الكفاءة التي وضعوها بأنفسهم. ومن بين المسائل العديدة التي يمكن أن تمضي الأمانة العامة في تنفيذها في إطار صلاحياتها الإدارية، تحسين خدمات المؤتمرات، وإعادة تشكيل إدارة شؤون الإعلام، وتعزيز فعالية الوجود الميداني للأمم المتحدة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من التحسينات في إدارة القوى البشرية.

ونتطلع إلى المراحل المقبلة لهذه العملية. كالعديد من المسائل المعقدة للغاية، التي حددها الأمين العام ما زال يتعين علينا أن نحسمها بشكل مفصل، مثل أفضل السبل لتحسين نظام التخطيط والميزنة. وبالتالي سيكون أمام الدول الأعضاء الكثير من المسائل التي سيتعين معالجتها في العام المقبل. وتتطلع كندا إلى دعم جهود الأمين العام في سبيل تحسين المنظمة وتعزيزها، وإلى الانضمام إلى جميع الدول الأعضاء التي لديها التزام مماثل بتحقيق هذا الهدف من أجل توفير المزيد من الدعم والتوجيه اللازمين لهذا الغرض.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم فورا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن خالص شكرنا وتهانينا لكم، سيدي الرئيس، ولنائب الرئيس، زميلنا الموقر ممثل إثيوبيا، وللميسرين الذين ساعدوكم باقتدار في وضع هذا القرار، وكذلك لنائبة الأمين العام فريشيت على مساعدتها لنا طوال هذه العملية. والواقع أن بلورة استجابة استراتيجية متماسكة لمقترحات الأمين العام خلال فترة زمنية قصيرة كان بحق تحديا جسيما.

وفي رأينا أن عملية التيسير التي استخدمتموها، سيدي الرئيس، كانت ملائمة تماما لهذه المهمة. وكان عمل

الميسرين المتمثل في الاستماع إلى الدول الأعضاء في اجتماعاتنا الرسمية وغير الرسمية، وتقييم كل المقترحات ذات الصلة، وصياغة نص توفيقي، أمر لا غنى عنه. وربما ما كان لنا أن نحقق هذه النتيجة التي تدفع قدما بالمنظمة بدون مساعيهم وآرائهم الحصيفة.

وأقول صراحة إننا شعرنا بخيبة أمل لأنه لم يكن من الممكن عرض النص الذي توصلتم إليه على الجمعية العامة مباشرة كما كان مقصورا. فبعض المقترحات التي قدمتها أستراليا لم تكن متضمنة في هذا النص الذي يتضمن مواضع كنا نرى أن هناك ما يبرر اشتمالها على إجراءات أكثر جرأة. ومع ذلك، كنا مستعدين لقبول نتيجة العملية التي اضطلع بها الرئيس، والحلول التوفيقية التي توصل إليها هو والميسرون بعد جهود مضنية في الحوار مع الدول الأعضاء. ونأسف للعودة إلى ممارسة أسوأ العادات التي، بكل أسف، اشتهرت بها الجمعية العامة، والمتمثلة في إجراء مفاوضات بين التكتلات.

ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة أن نستخدم بصورة أكثر تواترا تلك مثل العمليات التي بادرتم بها، سيادة الرئيس. إن الأمم المتحدة تعمل في عالم دائم التغير، وتحتاج الأمم المتحدة إلى أن تتسم بالمرونة والدينامية بصورة كافية لكي تستجيب له. وفي الكثير من الأحيان، فإن سبلنا المعتادة لتسيير الأعمال في الجمعية العامة تؤدي إلى التراخي والجمود. وهي تعوق التكيف وتؤدي إلى الضمور.

والقول في القرار بأن إصلاح المنظمة يتضمن تنشيط الجمعية العامة صحيح تماما. وقد أوضحنا ذلك أثناء نظرنا في هذا البند، ومن المحتمل أن نكون قد نجحنا في تنشيط الجمعية العامة ولو إلى حد ما.

وبالقرار الذي اتخذناه منذ فترة وجيزة، تقول الجمعية العامة إن الأمين العام يسير في الاتجاه الصحيح. والأمر متروك الآن للأمين العام لكي يمضي قدما على عدة جبهات – وخاصة تلك التي تقع في نطاق سلطته. ونحن نحثه على أن يفعل ذلك ونتطلع إلى النتائج. وعلى وجه الخصوص، نتطلع إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهي لن تكون أقصر وأكثر استراتيجية فحسب، ولكنها أيضا ستوائم بصورة أفضل بين موارد المنظمة المحدودة وبين أولوياتها. وهذه خطوة حيوية في تدعيم الأمم المتحدة، وسيتطلب الأمر فترة من الزمن لتنفيذها. ولكنها ستعني أن المنظمة تستطيع أن تفعل المزيد من أجل خدمة الأولويات التي اتفقنا عليها نحن الدول الأعضاء.

وستكون هناك تقارير مفصلة عديدة عن جوانب الإصلاح في عام ٢٠٠٣، وبعضها سيتطلب موافقة جهات حكومية دولية. وقد حددنا هنا اليوم سياقا للنظر فيها. وفي العام القادم، سنستعرض تفاصيل كل اقتراح ونشرع في تنفيذه. إن اتخاذ القرار يدفع إلى الأمام جهود الأمين العام التي تستحق الإشادة من أجل تحسين المنظمة، ويستحدث زخما جديدا. وتظل أستراليا ملتزمة تماما بجعل الأمم المتحدة أكثر قوة.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أدلي بتعليقات موجزة جدا تتعلق بالقرار الذي اتخذناه من فورنا، والذي تعلق عليه اليابان أهمية كبيرة.

تعرب حكومة اليابان عن تقديرها لكم، سيادة الرئيس، ولنائب رئيس الجمعية العامة، السفير حسين ممثل إثيوبيا، ولموظفي مكتب رئيس الجمعية العامة ولنائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، على جهودهم في الحث على اتخاذ القرار.

وتود الحكومة اليابانية أيضا أن تعرب عن دعمها المتواصل لجهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، في الترويج

لإصلاح الأمم المتحدة، بغية مواءمة أنشطتها مع الأولويات الجديدة من خلال إعداد ميزانية برنامجية منقحة، وجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة وأهمية.

وكما ورد في القرار، فإن تعزيز الأمم المتحدة يشمل أيضا إصلاح الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة. ولذلك، يتطلع وفدي إلى المشاركة الفعالة للأمين العام ورئيس الجمعية العامة في الدورة المستأنفة المقبلة، بغية تيسير عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة.

السيد كنيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لكي تبقى أي منظمة على حيويتها وأهميتها، يجب عليها أن تقيّم وتحسّن نفسها بصورة دائمة. والأمم المتحدة ليست استثناء. ولذلك السبب، انضمت الولايات المتحدة إلى دول عديدة أخرى هذا الخريف في الترحيب بمبادرة الأمين العام لضمان الفعالية المتواصلة للأمم المتحدة في الوفاء بالاحتياجات الحيوية لشعوب العالم. وقد وفر التقرير (A/57/387) دليلا تفصيليا متماسكا ومعقولا للتحسين المتواصل، ونحن نؤيده في مجمله. والقرار الذي تم اتخاذه منذ برهة يعطي تأييدا واضحا من جميع الدول الأعضاء لأهداف وإجراءات الأمين العام، وقد توصلنا إليه بعد أسابيع من المشاورات من جانبكم، سيادة الرئيس، ومن جانب منسقيكم الممتازين.

ومع أننا كنا نفضل تعبيرا أقصر وأبسط عن التأييد، فالقرار ذو أهمية ومنصف ويعبر عن سلطة الأمين العام بوصفه كبير الموظفين الإداريين، وفي الوقت نفسه يركز على دور الدول الأعضاء في تحسين وتغيير الولايات. ونحن نؤيد القرار ونتطلع إلى تقارير مرحلية من الأمين العام لمتابعة برنامج الأمم المتحدة لزيادة ومواصلة التحسين.

وفي الختام، أود أن أقول، إن هذه المنظمة، مدينة لكم، سيادة الرئيس، ولنوابكم، ولزملائكم، وأيضا لنائبة الأمين العام فريشيت، بالشكر الجزيل على الجهود المتواصلة والخلاقة التي أدت إلى اتخاذ القرار بنجاح اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في تعليل التصويت.

ونظرا لأن العديد من المتكلمين قد أشاروا إلى عمل الميسرين، أرى أنه قد يكون من الملائم أن أذكّر الجمعية العامة بأولئك الميسرين. فبالإضافة إلى السيد عبد المجيد حسين، أحد نواب رئيس الجمعية والممثل الدائم لإثيوبيا، الذي ذكرته بالفعل وكذلك عدة أشخاص غيره، تضمنت مجموعة الميسرين السيد موفسيس أبليان، الممثل الدائم لأرمينيا؛ والسيد لويس غاليغوس شيريبوغا، الممثل الدائم لإكوادور؛ والسيد محمد سلامة هدايت، القائم بأعمال إندونيسيا؛ والسيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان؛ والسيد افتخار أحمد شودري، الممثل الدائم لبنغلاديش؛ والسيد ستافورد أونيل، الممثل الدائم لجامايكا؛ والسيد دينيس دانغ ريواكا، الممثل الدائم لغابون؛ والسيد محمد بنونة، الممثل الدائم للمغرب؛ والسيد دون ماكاي، الممثل الدائم لنيوزيلندا؛ والسيد ديرك يان فان دين برغ، الممثل الدائم لهولندا. وأشاطر الآخرين في شكرهم على عملهم.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٢ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة، بخلاف المسائل والبنود التنظيمية التي قد يكون من الضروري النظر فيها إعمالا للنظام الداخلي للجمعية العامة، على أن يوضع في الاعتبار ما اتخذته الجمعية العامة من إجراءات حتى الآن، أود أن اقترح إبقاء البنود

التالية مدرجة في جدول الأعمال للنظر فيها أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة: البنود من ١٠ إلى ١٢ و ١٦ إلى ١٩، و ٢١ و ٢٤ و ٢٧ و ٣٥ إلى ٣٨ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ إلى ٤٦ و ٥٢ إلى ٥٦ و ٦٦ و ٧٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٩٢ و ١٠٠ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٠ إلى ١٥١ و ١٦٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إبقاء تلك البنود على جدول الأعمال للنظر فيها أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٨٥/٥٧).

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اختتمنا بعد ظهر اليوم عملنا بالنسبة للجزء الرئيسي من الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ومما يسرني أننا استطعنا أن نختتم أعمالنا قبل يوم عيد الميلاد بعدة أيام، وآمل أن يكون هذا مؤشرا على تحسين كفاءة عملنا ، ويرجع ذلك جزئيا إلى الاستخدام الأفضل للوقت المخصص لمداولاتنا.

وأود الآن أن أتشاطر معكم بعض الكلمات والأفكار بشأن بعض الأحداث والعمليات المهمة التي حدثت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وأيضا أن أحدد ملامح بعض العمل الذي ينتظرنا في الأشهر القادمة.

وما من شك في أن واحدة من أهم مسائل دورة هذا الخريف كانت المناقشة التي جرت بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة. وقد وفرنا في القرار الذي اتخذناه من فورنا توجيهات وإرشادات تتعلق بكيفية المضي قدما في عملية الإصلاح. وهناك العديد من الإجراءات المقترحة التي من شأنها أن تعزز الأثر المترتب على أعمال المنظمة، ولا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال ميزانية برنامجية منقحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تعكس على نحو أفضل الأولويات الجديدة للمنظمة وذلك بترشيد أعمال المنظمة وخدماتها الإعلامية، وترشيد الإدارة، وإيضاح الأدوار والمسؤوليات في مجال المساعدة التقنية وتدابير أخرى كثيرة من شأنها أن تجعل المنظمة أكثر تركيزا وفعالية وكفاءة. ويعد اعتماد القرار إنجازا هاما. ويمثّل، حسبما أعتقد، منطلقا هاما لأعمال ومداولات المستقبل في العملية المستمرة لإصلاح منظمتنا.

إن المناقشة بشأن متابعة مؤتمر قمة الألفية قد أكدت من جديد التزامنا بتنفيذ الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية. وبالرغم من التقدم المتفاوت الذي تحقق في التنفيذ، يحدوني الأمل في أن نتمكن معا من التصدي للثغرات في التنفيذ وإحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف. ويوجز القرار ١٤٤/٥٧ الذي اعتمد في يوم الاثنين الماضي، الطريقة التي سيتشكل بها استعراض تنفيذ ومتابعة نتيجة مؤتمر قمة الألفية في السنوات القادمة. ويجري حاليا اقتراح عقد جلسة عامة رفيعة المستوى معنية بإجراء استعراض شامل لإعلان الألفية، على أن تعقد خلال الدورة الستين للجمعية العامة، أي بعد خمس سنوات من اعتماد إعلان الألفية. علما بأن استعراض تنفيذ أهداف التنمية المتضمنة في إعلان الألفية ينبغي النظر فيه في إطار متابعة متكاملة ومتسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أولي اهتمام خاص خلال الدورة بأهم القضايا العاجلة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية في أفريقيا. علما بأن النتيجة الناجحة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي عقد في أيلول/سبتمبر والمداولات التي أجريت بشأن كثير من القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية، من قبيل أسباب الصراعات وتعزيز السلام والتنمية المستدامة، ومكافحة الملاريا وما إلى ذلك، قد أسهمت في زيادة وعي الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بتلك القضايا.

لقد كرسنا أيضا الكثير من الوقت للانتشار المفزع لوباء فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويطالب القرار ٥٧/٢٩٩، الذي اعتمد من فوره، بتخصيص جلسة عامة رفيعة المستوى في أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أهمية مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك أولئك الذين يمثلون الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز، ويعملون معهم، والقطاع الخاص في هذه العملية بكاملها.

وفي الأشهر القادمة، أعد أيضا بأن أستفيد بالمساعي التي بذلها أسلافي في جهودهم حتى يصبح عمل الجمعية العامة أكثر كفاءة وتصبح الجلسات أكثر جذبا. وآمل في أن يكون تشكيل الفريق المفتوح باب العضوية ''أفغانستان بعد سنة واحدة'' خطوة في ذلك الاتجاه. لقد قدم الفريق أفكارا ثاقبة ذات قيمة وعالج القضية بطريقة عززت المناقشة التالية التي أجرتها الجمعية العامة عن الحالة في أفغانستان. وأعتقد بأن تلك المناقشات غير الرسمية والتفاعلية مثل تلك المناقشة تنطوي على احتمال تنشيط مناقشة الجمعية العامة لشتى قضايا الساعة.

وحسبما ذكرت في مناسبات عدة، لقد عقدت العزم على مواصلة عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وما زال المجال مفتوحا لإجراء تحسينات في عملها. ومهمتنا العاجلة هي اعتماد العناصر الأساسية من أجل تحديد مدة وموعد افتتاح المناقشة العامة. وأعتزم عقد مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير.

وابتداء من كانون الثاني/يناير، سأترأس فريقي عمل هامين. الأول هو فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة معني بالتنفيذ المتكامل والمتسق ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، حسبما تقرر في القرار ٥٧/٢٧٠ الذي اعتمد اليوم. وسينصب تركيز هذا الفريق على طرح توصيات ملموسة، بهدف المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المتفق عليها دوليا. وأعتزم أيضا عقد عدد من المشاورات غير الرسمية وجلسات تقارع الأفكار، واستنادا إلى هذه المشاورات والجلسات نقترح وضع برنامج عمل لينظر فيه الفريق العامل ويعتمده. أما فيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، فسيدخل في شهر شباط/فبراير القادم سنته العاشرة. وبالرغم من عدم توقع تحقيق إنجاز كبير، إلا أني آمل، نظرا لأهمية هذا الموضوع، في أن تسفر مداولات الفريق العامل، على الأقل عن اتفاق بشأن بعض المبادئ الأساسية.

ثم إن منع الصراعات المسلحة هو أيضا موضوع آخر ستكرس له الجمعية العامة اهتمامها. لقد عقدت بالفعل مشاورات أولية مع عدد من الوفود المهتمة، التي ساعدتني في فهم مواقف وشواغل الدول الأعضاء واتخاذ قرار بشأن أفضل طريقة للمضي قُدما في هذا الشأن. ولقد عينت مجموعة موسعة من الميسرين ستكون أيضا أداة فعالة في صياغة مشروع القرار ذي الصلة. وأعتزم استهلال عملية صياغة، تحت رئاستي، في منتصف شهر كانون الثاني/يناير، بهدف إنهاء المفاوضات بحلول شهر نيسان/أبريل، على الأكثر، وعندئذ، آمل في اعتماد قرار بتوافق الآراء.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري لجميع الممثلين على مشاركتهم القيِّمة والهامة في الجلسات العامة وفي اللجان الرئيسية. وأعرب عن خالص تقديري وامتناني للسيد كوفي عنان، الأمين العام، وللسيدة لويز فريشيت نائبة الأمين العام، على إخلاصهما ومساهمتهما في نجاح عمل المنظمة. وأعرب عن الشكر بحرارة أيضا لنائب رئيس الجمعية العامة الذي ساعدني في

رئاسة الجلسات وتوجيه أعمال الجمعية العامة. وكانت لي أيضا علاقات عمل ممتازة مع رؤساء اللجان الرئيسية، الذين كانت مشاركتهم في إنجازاتنا المشتركة أساسي.

وأعرب عن الشكر بخاصة لممثلي الأمانة العامة، ولا سيما إدارة الجمعية العامة وتنظيم المؤتمرات، تحت قيادة السيد تشن جيان وكيل الأمين العام، الذي قدم لنا المساعدة على الدوام والذي دعمني في تنفيذ واجباتي. وتلقيت دعما بالغ القيمة وإرشادا لمكتبي ولي من شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما من السيد فاديم بيرفيلييف والآنسة كاثرين بوافين. وأخيرا وليس آخرا، أعرب عن امتناني لكل مَن ساعدتنا مساهماتهم على الوصول بنجاح إلى نهاية الجزء الرئيسي من الدورة، ولا سيما المترجمون الشفويون، والموظفون الذين قدموا خدمات غرف المؤتمرات وضباط الأمن.

وآمل في أن تسير مداولاتنا في السنة الجديدة بنفس الطريقة البناءة والفعالة كما شهدنا خلال الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، وأتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء في الدورة المستأنفة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب للجميع عن تمنياتي لهم بأعياد ملؤها السلام والبهجة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.